صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة شهرية محكمة تعنى بقضايا العلوم النظرية والتطبيقية

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423

السنة الأولى
آب
2023

العدد 1

- **الافتتاحية.** | بقلم رئيس التحرير
- **الملاحظة العلمية أداة معرفية وتقنية للبحث ونظرية للتعلم.** | أ.د. يوسف عبد الأمير طباجة
- **إشكالية الفقيه - السلطان في الفكر السياسي الشيعي.** | د. مريم رضا خليل
- **تطوّر دور المرأة في المجتمع العراقي.** | د. حسن محمد إبراهيم
- **مواقع الرأسمال الفرنسي في لبنان وسوريا في عهد الانتداب.** | د. علي نعيم
- **التقارب بين المعرفة والتكنولوجيا في العلوم الاجتماعية عبر النظرية المجذرة.** | د. علي خليل زريق
- **شــعر**
  وتجيء جفافًا. | أ.م.د. إيهاب حمادة

المحتويات

11 الافتتاحية

بقلم رئيس التحرير

14 الملاحظة العلمية أداة معرفية وتقنية للبحث ونظرية للتعلم

أ.د. يوسف عبد الأمير طباجة

34 إشكالية الفقيه-السلطان في الفكر السياسي الشيعي (العلّامة الحلّي أنموذجًا)

د. مريم رضا خليل

63 تطوّر دور المرأة في المجتمع العراقي مشاركتها في مراسم أربعينية الإمام الحسين عليه السلام نموذجاً

د. حسن محمد إبراهيم

88 مواقع الرأسمال الفرنسي في لبنان وسوريا في عهد الانتداب

د. علي نعيم

113 التقارب بين المعرفة والتكنولوجيا في العلوم الاجتماعية عبر النظرية المجذرة

د. علي خليل زريق

128 [قصيدة العدد] وتجيء جفافًا

أ.م. د. إيهاب حمادة

إشكالية الفقيه-السلطان في الفكر السياسي الشيعي

(العلّامة الحلّي أنموذجًا)

د. مريم رضا خليل(*)

ملخص البحث

يرصد البحث مساهمة العلّامة الحلّي في حل إشكالية الفقيه-السلطان باستخدام منهج التتبع والاستقراء والمقارنة. لقد سعى لبناء ممارسة سياسية واقعية تكرس النسق الفقهي المتطور باتجاه التعاطي الواقعي مع حيز السلطة، عبر مسارين: حفظ الدين والمذهب وإثبات أحقيته؛ وتثبيت صلاحيات ولائية للفقيه - ولو نظريًّا- زخرت بها مؤلفاته في أصول الفقه.

ويجيب منهج مقارنة فكر العلّامة كمرحلة وسطية ما بين مفهوم العلاقة مع السلطان في رسالة الشريف المرتضى والخروج عن منهج الطوسي في الاجتهاد من جهة؛ ونقل تجربة مدرسة الحلة إلى جبل عامل مع الشهيد الأول من جهة ثانية، عن مساهمة العلامة في الإجابة عن إشكالية علاقة الفقيه بالسلطان.

أبرز الكلمات المفتاحية: العلّامة الحلّي، مدرسة الحلّة، السلطة، السلطة السياسية الشيعية، الفكر الإمامي، الفقه السياسي.

(*) أستاذة جامعية، باحثة في الشأنين السياسي والاجتماعي

Abstract

The research monitors the contribution of Allamah Al-Hilli in solving the problem of the "Faqih"-the Sultan; using the method of tracking, induction, and comparison. He sought to build a realistic political practice that enshrines the developed jurisprudential pattern towards realistic dealing with authority, through two paths: preserving religion, sect and proving its eligibility; establishing the powers of the "faqih" in his many books.

The approach of comparing Al-Hilli's thought as a middle stage between the concept of the relationship with the sultan found in Sharif al-Murtada's Message with the departure from al-Tusi's method in "ijteehad"on one hand; and the transfer of the Hilla School's experience to Jabal Amel with the "First Martyr", on the other hand, explains the scholar's contribution concerning the problematic issue.

The most prominent keywords: Allama al-Hilli, School of Hilla, Authority, Shiite Political Authority, Imami Thought, Political "Fiqh".

المقدمة

إنّ الحديث عن العلّامة الحلّي (648 ـ 726هـ) ليس بالأمر السهل، فهو صفوة مدرسة الحلّة وخلاصة فقهائها الكبار الثلاث: أولهم ابن إدريس الحلّي (ت 598هـ/ 1201م) وله السبق في التجديد الاجتهادي في كتابه «الحاوي لتحرير الفتاوي» خروجًا على منهجية الشيخ الطوسي شيخ الطائفة، ومحاججة له؛ ثانيهم المحقق الحلّي (ت 676هـ/ 1277م)، خال العلّامة الذي اجتهد في مسألة سلطة الفقيه بوصفه نائبًا عامًا فحفل كتابه «شرائع الإسلام» بالفتاوى المبنية على النيابة العامة؛ وثالثهم أستاذه الخواجة نصير الدين الطوسي (ت 672هـ / 1273م) الذي أقام صلة مع السلطان هولاكو المغولي مسوّغًا بذلك العمل مع السلطة الغصبية.ظهر تميّز العلّامة وفرادته في دوره في تعميم التشيّع في إيران من جهة، وقدرته على استنهاض مدرسة الحلّة حتى بلغت في عهده قمة حضورها المعنوي وسلطتها الفكرية، من جهة أخرى. وتبدو أهمية هذين الإنجازين أنهما جاءا بعدما خمدت مدرسة بغداد إثر سقوط المدينة على أيدي المغول (656هـ/ 1258م)؛ ما عدّه البعض نهاية العصر الذهبي للإسلام أو

بداية انحدار الحضارة الإسلامية فإذ بمدرسة الحلّة تنتفض وتسجل أيام العلّامة ذروة انجازات القرون السابقة.

أهمية الموضوع والجدة

يطرح البحث دينامية الفكر السياسي الشيعي من خلال دراسة نتاج العلّامة الحلّي ضمن إطار منهجي في مسيرة تطور النظرية السياسية. ويكشف تميّز العلّامة الحلّي وفرادته في عملية احياء علوم آل البيت، عليهم السلام، بعد انهيار مدرسة بغداد إثر الهجوم المغولي. فالعلّامة وإن كان سار على خطى الفقهاء السابقين في طريق تقويم موضعة الفقيه المرجعية والولائية، إلا أن خصوصيات المرحلة وظروفها الصعبة والدقيقة التي عمل بها تكشف صعوبة وصف براعة الشخصية وريادتها. أضف إلى ذلك الانبعاث، فضل العلّامة في باب تقسيم الحديث في علم الاجتهاد والأصول. وعليه، يشكّل جهد العلّامة الحلّي همزة وصل ما بين التراث الفقهي من ناحية، ومرونة الاجتهاد الشيعي من ناحية ثانية؛ بما هي مرونة ديناميكية لا تعرف الثبات، فكانت حلقة ارتبطت بها باقي حلقات سلسلة تاريخ الفقه السياسي الشيعي الطويل.

الإشكالية المركزية

تتمحور الإشكالية المركزية حول انعكاس أو تأثير دور العلّامة في تعميم التشيّع في إيران، وقدرته على استنهاض مدرسة الحلّة في تطوير النظرية السياسية الشيعية في عصر الغيبة. وهي بذلك تحاول الإجابة عن السؤال المركزي التالي بشقّيه:

هل ساهم العلّامة الحلّي في تطور الفقه السياسي الشيعي وتقديم إجابة أو المساهمة في حلّ إشكالية الفقيه-السلطان؟ وكيف تجلّى دوره بخصوصية المرحلة التي عاشها؟

الفرضية المركزية

يفترض البحث أن ضروريات المرحلة اقتضت استثمار العلّامة الحلّي غزارة نتاجه العلمي في حفظ المذهب الشيعي من جهة، وتطوير باب الاجتهاد من جهة أخرى؛ ما

أدّى إلى فتح باب الفقه السياسي على مصراعيه أمام الفقه الشيعي، وهو ما ظهر لاحقًا بشكل أوضح وأكثر تطورًا مع تلاميذ مدرسة العلّامة الحلّي.

المنهج

يستفيد البحث في عملية الربط بين النظرية وتقنيات الملاحظة بما يخدم الإجابة عن الإشكالية من المنهج التاريخي والمنهج التجريبي الاستقرائي. يزوّد المنهج الاول البحث بالشواهد التاريخية اللازمة لمسار البحث والقدرة على ربط الأحداث في عملية فهمها، بينما يؤمّن المنهج الثاني تتبّع الشواهد الجزئية وصولًا للقاعدة الكليّة العامة الحاكمة (طباجة، 2007، الصفحات 34ـ36). الأمر الذي يوفّر للبحث معطيات حول فهم وتحليل علاقات العلّامة وعلومه ودور تصانيفه في البرهنة على دوره الكلي في تطوّر الفقه السياسي من خلال تتبّع مساهمة العلّامة الحلّي في حلّ إشكالية الفقيه ـ السلطان. كما يستخدم المنهج المقارن في دراسة فكر العلّامة كمرحلة وسطية ما بين مفهوم العلاقة مع السلطان في رسالة الشريف المرتضى والخروج عن منهج الطوسي في الاجتهاد من جهة، ونقل تجربة مدرسة الحلّة إلى جبل عامل مع الشهيد الأول، من جهة ثانية، وذلك بهدف الكشف عن مساهمة العلّامة في مسيرة تطور الفقه السياسي الشيعي.

تقسيم البحث

يقسم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخلاصة وتوصيات بما يخدم مسار الدراسة:

1. التمهيد النظري لإشكالية الفقيه ـ السلطان
2. ظروف ريادة العلّامة الحلّي
3. دور العلّامة الريادي في ازدهار الفكر الإمامي
4. مساهمة العلّامة في الإجابة عن إشكالية الفقيه ـ السلطان

خلاصة البحث والتوصيات

تعرض الخلاصة في نهاية هذا البحث أهم النتائج التي توصل إليها البحث دون أن يعني ذلك اختتام النتائج لأن العلم لا خاتمة له، وتفتح الباب أمام الباحثين الآخرين دفعًا للبحث عن إجابة إشكاليات أخرى يزخر بها تاريخ العلماء، لعل من أهمها النظر في أسباب تهميش تلك المساهمات الغنية في تطور حركة الفكر، وتحديدًا في الفقه السياسي الشيعي. كما تطرح بعض التوصيات في أهمية إحياء تلك المعارف.

1. التمهيد النظري لإشكالية الفقيه - السلطان

تتنوّع تعريفات السلطة، لكنها تتقاطع جميعها مع الاقتران بمعيار الشرعية أو المشروعية- مع تجاوز الفرق في معنى الشرعية والمشروعية[1]- كمفهوم يشكّل الحدّ الفاصل في تمييز مفهوم السلطة عن غيره، فالشاغل الأساس لكل سلطة هو اكتساب المشروعية (سبيلا، 1992، صفحة 57)، يتداخل مفهوم السلطة مع مفاهيم أخرى مثل التأثير، القدرة، القوة، الإكراه، النفوذ ... وكل «من يتمتع بالقدر الكافي من القوة والمكانة سيعمل على امتلاك السلطة، ويقدم على انتزاعها ممن يمسك بها... فتصبح السلطة مثار نزاعات ...» (لابيار، 1983، صفحة 116).

لقد انشغل الفكر السياسي الشيعي بمفهوم السلطة بدلالته الشرعية والمشروعية أكثر من انشغاله بمفهوم الدولة ومصطلحها. وتحتلّ مسألة السلطة موقعًا مركزيًّا في إشكالية الفكر السياسي الشيعي، إشكالية طبيعة علاقة الفقيه بالسلطان الحاكم غير المعصوم. وهذه الإشكالية تاريخية تعود إلى القرن الرابع الهجري، وتحديدًا إلى بداية عهد غيبة الإمام الثاني عشر عند الشيعة الإمامية، الإمام الحجة «المهدي بن الحسن». وقد سعى الفقهاء حثيثًا لتحديد الصيغة الفقهية المناسبة لموقع السلطة وصاحبها وحدودها في ظل غيبة الإمام المعصوم، صاحب الولاية المطلقة. وترتبط السلطة في الفكر الشيعي لغةً (الأصفهاني، 2009، الصفحات 171، 172، 317، 710 ـ 712)

(1) الفرق بين الشرعية والمشروعية: الشرعية (legality) وتعني الالتزام بالقانون، وهي القاعدة الأساس التي يمكن للمواطن فيها الطعن في قرار هيئة سيادية. أما المشروعية (legitimacy) فإنها تتعلق بمفاهيم الحق والسلطة والقبول؛ فالسلطة يقال عنها مشروعة إذا استخدمها من له حق استخدامها. (1982 ،Scuton، صفحة 262).

واصطلاحًا بالحاكمية والولاية (الكركي، ع. 1409، صفحة 61؛ الخوئي، 1410، صفحة 86؛ الخميني، الصفحات 325 ـ 326).

1.1. تطوّر إشكالية السلطة

اتّخذ الفكر السياسي الإسلامي الشيعي في بدايات زمن الغيبة ـولفترة ليست قصيرةـ موقفًا سلبيًّا من النيابة عن الإمام المعصوم وممارسة الحكم والسلطة في غيابه، ومدى مشروعية التّصدي لإقامة حكومة إسلامية، حتى عدّ البعض كل دولة في عصر غيبة الإمام المعصوم دولة ظلم وجور. وتعزّزت إشكالية «غصبية السلطة» في زمن الغيبة في ظل الاستبداد والقمع ضد الشيعة، ما خلق انطباعًا لدى الكثيرين بعدم جدوى الثورة أو الرفض والخروج على الحكم القائم. وكانت المرحلة الأولى من عصر الغيبة بالنسبة للفقهاء الشيعة من أدق المراحل، بل وأخطرها لجهة ضرورة تجويز عمل السلطان رغم خطورتها، وأهمية تحديد طبيعة العلاقة مع السلطة.

شكّل الاجتهاد عند الشيعة الخطوة الأساس على طريق الحل لضرورته وأهميته في تلبية الشريعة متطلبات التغيير الاجتماعي (الخراساني، 1420، http://iranarab.com)، ومجاراة الحراك التاريخي ومواكبة التطورات الفكرية العصرية. والاجتهاد هو عملية فهم الموقف العملي للفرد المسلم والجماعة المسلمة، في كل زمان ومكان، من خلال فهم النص الديني طبقًا لشروطه الخارجية والداخلية، أي شروط السند والمتن. وبعبارة أوضح، إن الاجتهاد يعني إفراغ الجهد والوسع لاستنباط أي استخراج الحكم من النصوص، كما تقرّر بصريح العبارة لدى المحقّق الحلّي، أستاذ العلّامة وخاله.

إنّ الاجتهاد بطبيعته دليل على غنى ومرونة الفكر الشيعي لما يفضي إلى تنوع الآراء وتعدد النظر الفقهي في الموضوع الواحد، تبعًا لتنوع أدلة الاستنباط الفقهي، والاختلاف في فهم هذه الأدلة. وهذه الآلية في استنباط الحكم من النص كانت مقررة منذ بداية التنظير لدى الاتجاه الشيعي (مطهري، 1047، صفحة 24). بيد أن مصطلح «الاجتهاد» الغالب بمعنى الأخذ بالرأي والقياس عند أهل السنّة، حال سابقًا دون أخذ الفقهاء الشيعة به، مما يفسّر تأخر ظهور علم الفقه السياسي في مدرسة أهل البيت قرونًا عديدة عن ولادة الفقه السياسي السني (الرفاعي، 2013، صفحة 97)، رغم أن

البحث في إشكالية السلطة استقرّعند الشيعة. فالشيعة بعد غيبة الإمام المعصوم «كانوا في أمسّ الحاجة إلى مسوّغات شرعية لطريقة التعامل مع السلطان ... وقد تصلح تعضيدًا لهذا الرأي الإشارة إلى أن فقهاء الشيعة سبقوا نظراءهم السنّة في الإجابة على العمل السلطاني...» (إبراهيم، 1998، صفحة 60).وقد شاع بداية عن الشيعة العزوف عن طلب السلطة، والإجماع على إبطال الخروج على السلطان الحاكم، وإنكار السيف، والتوافق على التعايش، والخضوع للخلافة القائمة بانتظار عودة الإمام الثاني عشر الغائب. وترافق ذلك مع محاولة الفقهاء الأوائل، أمثال «الشيخ المفيد»[1]، (العسقلاني، 1988، صفحة 416) و«الشيخ الطوسي»[2] (الأمين ح.، 1981، صفحة 143)، و«الشريف المرتضى»[3] (الأمين،م. 2000، م 8، صفحة 213)، التوفيق بين نموذجين من الروايات الشيعية التي سادت تلك الحقبة المعرفية (المجلسي، 1983، الصفحات 32 ـ 100؛ المنتظري، 1988، الصفحات 176 ـ 279)، لحل المعضلة ما بين ملازمة الشرعية للإمامة وعدم شرعية السلطة القائمة من جهة، وضرورة وجود السلطة للانتظام العام والاستقرار ونظم البنيان الاجتماعي بمعزل عن شرعيتها أو عدمها، من جهة أخرى.

2.1. العلّامة الحلّي والتجديد الفقهي

يمكن القول إنّ عملية التشريع الفقهي لصلاحيات الفقيه مرّت بعدة مراحل رافقتها بعض الممارسة الشيعية للسلطة بما يفيد إمكانات تطورها التاريخي من الانعزال والانتظار السلبي إلى مجال التعاطي الواقعي مع حيز السلطة والاندراج التدريجي في حيثياته (فياض، 2010، صفحة 122). تميّزت المرحلة التأسيسية بصلاحيات محدودة

(1) هو الشيخ محمّد بن محمّد بن النعمان، ولد قرب بغداد (338 ـ 413 هـ). عرِف بابن المعلم، ولقّب بالمفيد، أحد علماء الإمامية ومتكلّميها. انتهت إليه رئاسة المذهب الشيعي الإمامي في وقته. نفي عن بغداد على الرغم من جلال عظمته في الدولة البويهية. له نحو مئتي مؤلف، منها: المقنعة، والإرشاد.

(2) يُعرَف بـ «رئيسُ الطائفة»، أبو جعفر محمّدُ بنِ الحسنِ بنِ عليٍ بنِ الحسنِ الطوسي. ولد في «طوس»، إيران (385هـ ـ 460هـ)، ثم هاجر إلى العراق، له عدة مؤلفات، أهمها: «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار»، أحد الكتب الأربعة التي عليها مدار استنباط الشيعة.

(3) الشريف المرتضى هو عليّ بن الحسين (355هـ435ـهـ). وُلد في بغداد وأصبح «نقيب الطالبيّين» ورئيس الطائفة والحوزة الشيعيّة بعد أُستاذه الشيخ المفيد. أهم كتبه:» الذريعة في أصول الشريعة».

مع الشيخ المفيد، والشريف المرتضى، والشيخ الطوسي. وكان قد غلب عليهم هاجس معالجة الفراغ الذي أحدثته الغيبة؛ فانشغلوا بالتأكيد المستمر على غصبية السلطة من قبل غير الإمام المعصوم، ولكن مع عدم الخروج من دائرة تلك السلطة أو الخروج عليها لعدم وجود القدرات والقابليات والإمكانيات لتحقق ذلك دون هلاك النفس. وهذا الإنتاج الفقهي هو باكورة الفكر السياسي الشيعي الذي قامت عليه التحولات الفقهية اللاحقة.

كانت الغلبة في المرحلة الثانية لعملية التشريع لصالح المنحى الإخباري[1] (الأمين، م. 2000، م 8، صفحة 222)، على حساب الاتجاه الأصولي[2] الاجتهادي؛ فاهتم الاتجاه الأول بجمع الأحاديث وأبعد الفقيه عن الإفتاء والاجتهاد، وحدّد دوره بدائرة القضاء ومنعه من التصدي للولاية والإمرة، وذلك بعد سقوط الدولة البويهية، وقيام الدولة السلجوقية (447 ـ 590هـ) التي اعتنقت المذهب الشافعي، وضيّقت على المذهب الشيعي. وشهدت المرحلة الثالثة إطلاق حركة التجديد مجددًا، وإنهاء حالة الجمود الفقهي من جديد، والوصل بين الفقه والسياسة مرة أخرى، وإعطاء الفقيه نائب الإمام صلاحيات إقامة الحدود، وذلك مع علماء مدرسة الحلّة.

لقد افتتحت مدرسة الحلّة عهد التجديد الفقهي، وشهدت تطوره على أكثر من صعيد، وشكّلت مرحلة تأسيسية تمهيدية لتحولات مهمة جدًا على صعيد المضمون السياسي الفقهي الشيعي. وهذا الفضل لمدرسة الحلّة لا يمكن تجاهله في سياق التطور التاريخي للفقه الشيعي من ناحية، والفقه السياسي، من ناحية أخرى، وإن كان البعض يراها مرحلة لم تشهد بذاتها تحولات تُذكر (فياض، 2010، الصفحات 129 ـ

(1) الأخباريون: فرقة من فرق الإمامية الإثني عشرية؛ يمنعون الاجتهاد في الأحكام الشرعية ويقتصرون على الكتاب (القرآن) والخبر (الحديث)، بحيث لا حاجة إلى تعلم أصول الفقه، ويسقطون دليل العقل والإجماع.

(2) الاتجاه الأصولي ويعتمد في أبرز سماته على مراجع التقليد في المسائل الفقهية، ويستند إلى أربعة مصادر في التشريع، او ما يعرف بالأدلة الأربعة: القرآن والسنة والإجماع والعقل. وعلم الأصول هو العلم الذي يبحث عن أحوال الأدلة الأربعة وحجيتها. بينما اعتبر الآخوند الخراساني في كتابه «كفاية الأصول»، أنّ موضوع علم الأصول لا يختص بالأدلة الأربعة، بل كل مسألة تقع في طريق استنباط الحكم الشرعي تكون موضوعا للأصول (الإيرواني، صفحة 31).

139). ويعدّ العلّامة الحلّي، موضوع البحث، أحد أبرز علماء المدرسة الحلّية على هذا الصعيد. لقد ساهم العلّامة في تشكيل الإطار المعرفي للفقه السياسي الشيعي، سواء على المستوى النظري الفقهي والعقائدي من خلال غزارة تأليفه في الفكر الإمامي، أو على المستوى العملي من خلال علاقته بالسلطان المعاصر له. ويشكّل جهد العلّامة الكبيرفي تجديد الفقه الأصولي والاستدلالي رافعة أساسية لركيزة الاجتهاد التي يقوم عليها الفقه السياسي ضمن عملية البحث عن إجابة طبيعة العلاقة بين الفقيه والسلطان في عصر الغيبة.

2. ظروف ريادة العلّامة الحلّي

إن الكلام عن الدور الريادي للعلامة الحلّي في الدفاع عن المذهب وحفظه من تحدّيات الطمس والاندثار لا يترك مجالًا للاستغراب إذا ما تم التعرّف على هذا العلّامة الفذّ الذي يمكن أن يُطلق عليه في خضم القراءة عن مآثره «العالِم العالَم». لقد ظهرت بوادر هذا الدور في نسب العلّامة ونشأته، وتلاميذه الذين تخرّجوا على يديه، وآثاره القيّمة التي تركها...

1.2. النسب والنشأة

عاش العلّامة الحلّي، أبو منصور الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي (648 ـ 726هـ)، في أواسط القرن السابع الهجري وعقدين من القرن الثامن الهجري/ الثالث عشر الميلادي، في ظل أحداث سياسيّة كبيرة ومفصليّة كان لها أثر سلبي على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي للمجتمع الإسلامي والحضارة العربية والإسلامية، قاطبة (نعمة، 1987، صفحة 272، 273). فقد اجتاح المغول أغلب البلاد الإسلاميّة، وهدم معظم الصّروح العلميّة ودور العلم فيها، واحتلّ بغداد (656هـ/ 1258م)، وأحرق معالمها الحضارية، ومنها مكتبة بغداد التي كانت بحدّ ذاتها إرثًا حضاريًا إسلاميًّا. وبالنتيجة، هرب كثير من رجال العلم والأدب من بطش المغول، بحثًا عن الملاذ الآمن.

وكانت منطقة الحلّة آنذاك قد حصلت على الأمان من زعيم المغول، هولاكو

(الحلي، 1991، صفحة 81، 82) بسبب مساعي والد العلّامة الحلّي، الشيخ سديد الدين يوسف بن المطهر، الذي كان كبير العلماء المفاوضين لسلامة المدينتين المقدستين: كربلاء والنجف، فضلًا عن الحلّة، وتجنّب الفتك والدمار (عوض، 2013، صفحة 256). وكانت معاهد الحلّة العلمية تأسست بعد أن فرّ علماء الشّيعة من بغداد حين دخول السّلاجقة إليها، وبقيت تلك المعاهد تمارس نشاطها بعد سقوط بغداد (الحلي، 1416 هـ، صفحة 30)، واستقطبت روّاد العلم الذين هربوا بحثًا عن الأمان (كركوش، 1416 هـ، صفحة 75).

نشأ العلّامة وسط هذه الظروف وظهر نبوغه؛ عُرف بالعلّامة الحلّي، وهو أشهر ألقابه، بل هذا اللّقب ينصرف إليه عند الإطلاق. كما أنه أوّل من لقّب بـ «آية اللّه» من علماء الإمامية، فضلًا عن ألقاب أخرى، كالفاضل، وجمال الدّين، وشيخ الطائفة، وابن المطهر (الزركلي، 1992، صفحة 227). وقيل فيه شيخ الإسلام، المجتهد الأكبر، المتكلم الفذ، الباحث الكبير (السبحاني، 2022، صفحة 338). تتلمذ على يد والده الفقيه سديد الدين يوسف، وعن خاله شيخ الإمامية، المحقق الحلّي، والفيلسوف نصير الدين الطوسي المعروف بالخواجة. ويعرّفه معاصره أبو داوود الحلّي في كتاب رجال أبي داوود بقوله: «شيخ الطائفة، وعلّامة وقته، وصاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت رئاسة الإمامية إليه في المعقول والمنقول» (الطباطبائي، 1363هـ، صفحة 291).

ولم يقتصر مدحه على علماء الشيعة فقط، وإنما أقر علماء المذاهب الأخرى له بالفضل، فقد قال فيه الصفدي: «الإمام العلّامة ذو الفنون، عالم الشيعة وفقيههم ... وكان يصنف وهو راكب... وكان ريض الأخلاق، مشتهر الذكر... وكان إماما في الكلام والمعقولات« (الصفدي، صفحة 85). كما قال ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان: »عالم الشيعة وإمامهم ومصنفهم، وكان آية في الذكاء... وكان مشتهر الذكر، حسن الأخلاق» (العسقلاني، صفحة 317). كما عرّفه أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، في كتابه النجوم الزاهرة الجزء التاسع، بأنّه «شيخ الرافضة»، قائلًا: «كان عالماً بالمعقولات، وكان رضيَّ الخلق حليماً» (المطهر، 1414 هـ، صفحة 30).

1.2. تلامذة العلّامة

ترك العلّامة رصيدًا ضخمًا على المستوى التربوي إذ أنه أخرج عددًا كبيرًا من رواد العلم في المنقول والمعقول. في الحقل الأول في الفقه والأصول، تخرج عليه علماء كبار منهم على سبيل المثال لا الحصر: ولده فخر المحققين الذي تولى الزعامة الشيعية الجعفرية بعد وفاة والده العلّامة، وزوج أخته مجد الدين أبو الفوارس محمد بن علي بن الأعرج الحسيني، والحسين بن إبراهيم بن يحيى الاستر آبادي. أما في حقل المعقول والكلام، فيُذكر من تلاميذه محمد بن محمد قطب الدين أبو عبد اللّه الرازي الذي اشتهر بالمنطق وشروحاته، مصنف كتاب «تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية ولوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار والمحاكمات». ولا بد من الإشارة إلى أنّ صيت العلّامة قد ذاع في الحوزات العلمية حتى أن الشيخ محمد بن مكّي، المعروف بالشّهيد الأوّل كان ممن هاجر من جبل عامل، لبنان، إلى الحلّة ليقرأ على العلّامة، لكنه كان قد توفّي، فقرأ على ولده فخر الدين تيمّنًا وتبرّكًا (الأمين، م. 2000، م 5، ص 397)، المعروف بفخر المحقّقين (771)، محمد بن الحسن الحلّي (المختاري، 1395 هـ، صفحة 191).

1.2.آثار العلّامة ومصنفاته

تعد آثار العلّامة موسوعة كبيرة، فقد أغنت الدّراسات الفلسفية والكلامية تصانيفه، وكان صاحب مدرسة فكرية مؤثرة في حقلي التشريع والكلام. له مؤلّفات عديدة في علوم الفقه، وأصول الفقه، وتفسير القرآن، والحديث وعلومه، وعلم الرجال، وعلوم اللغة، والمنطق والفلسفة والكلام، حتى بلغ نتاجه الفكري المائة والعشرين مؤلّفًا (الأمين، م. 2000، م 5، ص 398)، وهو إرث ضخم يحيطه الاستغراب والإعجاب في آن معًا.

يُذكر من كتبه في الفقه تبصرة المتعلمين، وإرشاد الأذهان، وتحرير الأحكام الشرعية، وقواعد الأحكام، وهذه الكتب تؤلف معًا دورة فقهية كاملة. ويبرز في علم الكلام كأحد الرواد الأفذاذ، فهو صاحب كتاب «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد»، علمًا أن كتاب «تجريد الاعتقاد» من أهم الكتب الكلامية للشيخ

الطوسي، ولأهمية شرح العلّامة للمطلب امتدحه الكثيرون حتى قيل فيه: «لولا شرح الحلّي لَمَا شُرح هذا المتن» (الصدر، 1981، صفحة 396)، بل إن الطوسي نفسه يعبّر عن مهارة العلّامة بقوله: «لولم يكن هذا الشاب العربي لكانت كتبي ومقالاتي في العلوم كبخاتي خراسان غير ممكنة من السلطة عليها (الأسدي، 1413، صفحة 48)، والبخاتي تعني الإبل. وهو نفسه الذي وصف العلّامة بالعالِم، إضافة إلى موسوعة العلّامة الكلامية الرائدة تحت عنوان «نهاية المرام»، والعديد من المؤلفات الأخرى.

وكما يظهر علوّ شأنه في الفقه والأصول والكلام، تتجلى عبقرية أعماله الأخرى في المنطق والفلسفة، منها رسائل قصيرة مؤلفة من أجل التعليم كـ «نهج العرفان في علم الميزان»، و«النور المشرق في علم المنطق»، ومنها ما يشتمل على العلوم الثلاثة: المنطق والطبيعيات والإلهيات، كـ «مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق»؛ «القواعد والمقاصد»؛ «الأسرار الخفيّة في العلوم العقليّة»؛ «تنقيح الأبحاث في العلوم الثلاثة»؛ وغيرها مما كتب في نقد بعض الحكماء الكبار من السلف، أو تلخيص قسم المنطق بتمامه من كتاب «الشفاء» لابن سينا، إضافة إلى شروح على كتب السلف، مثل كتاب الإشارات والتنبيهات (تراث الحلة، 2018، www.facebook.com/permalink.php).

بيد أن تميّز العلّامة وفرادته دفعا العلّامة إلى استثمار نشأته الفكرية والأحداث والتّطورات التي عاصرها في رسم سيرته الفكرية، وطبع حياته الفكرية بطابع مميّز، وإلا فإن وجود العوامل وحدها ليست كافية ما لم يحضر من يطوّع هذه العوامل، فالقانون، مثلًا، دون القيّم عليه يصبح بلا فائدة، تمامًا كما أن عوامل القيام بالثورة تبقى مجرد تصور تجريدي ما لم يتصدَّ أحدهم للقيادة ويأخذ بزمام الثورة.

3. دور العلّامة الريادي في ازدهار الفكر الإمامي

تعدّ اللمحة البسيطة التي وردت مجحفة بحق العلامة؛ مجحفة لأنها مقتضبة جدًا، ولكن يحيل البحث القارئ إلى المكتبة الإلكترونية الخاصة بمؤلفات العلّامة ليقف على جهبذته في كل التصانيف. الشاهد الذي يقف عنده البحث من خلال هذه الإطلالة هو التعريف بالعلّامة بما يساعد بفهم المهام الذي أخذه العلّامة على عاتقه

في حماية الدين المحمدي الأصيل، والتصدّي للمذاهب الأخرى خوفًا من اندثار المذهب الشيعي، وهو ما يؤكده كلام الشيخ البهائي بقوله: »الشّيخ العلامة... كان حامي بيضة الدّين، وماحي آثار المفسدين، متمّم القوانين العقليّة، وحاوي الفنون النقليّة، مجدّد آثار الشّريعة المصطفوية، محدِّد جهات الطّريقة المرتضويّة« (فضل اللّه، 2014، http://arabic.bayynat.org.lb).

1.3.تطويع العلّامة العلوم العقلية في نشر العلوم النقلية

لقد عايش العلّامة انتشار آراء ومعتقدات المذاهب الأخرى التي كان يعمل مختلف العلماء على الترويج لها بغية استقطاب ملوك المغول الذين دخلوا بالإسلام لاعتناق مذهبهم دون سواه.وقد عاصر العلّامة السلطان «أولجايتو» محمد الملقب بالشاه «خدابنده»[1]، الذي كان متقلبًا بين الحنفية والشافعية إلى أن نفرَ من كلا المذهبين لما اتسمت به المناظرات فيما بينهم بالجدل العقيم وتكفير بعضهما وتبيان كل منهما ما في المذهب الآخر من مساوئ. وقد اعتنق الشاه «خدابنده» المذهب الشيعي (707هـ/ 1303م) على يدي العلّامة الذي استثمر مشكلة الطلاق ـالتي أرسل الأول وراء الثاني ليجد له حلًّا لهذه المعضلة بعدما انقطعت السبل بالعلماء الآخرين- لينشر أحقيّة المذهب الشيعي دون غيره، ويفحم علماء المذاهب الأخرى بالعقل والمحاججة المنطقية، ويقنع الملك بذلك، وليس مجرد أن يستميله.

إن هدف العلّامة لم يكن مجرد أن يعطي الملك حل مشكلة قول الرجل لزوجته «أنت طالق» ثلاث مرات دفعة واحدة بلا شهود، أو أن يعطي الفتيا وفق المذهب الشيعي ويرجع من حيث أتى، أو حتى أن يستميل الملك بموافقة فتيا المذهب الشيعي لهواه. إن هذا توهين لجهد العلّامة. إن التدقيق في قصة الطلاق المروية يختزن براعة العلّامة في تطويع علومه العقلية وفطنته وبراعته في نشر العلوم النقلية.

بمعنى آخر، لقد ابتكر العلّامة حدثًا في كيفية الدخول وطريقة الجلوس في

(1) أصل هذه الكلمة (أولجايتو خربته) ومعناها: السّلطان الكبير المبارك، بحسب اللّغة المغولية، وهو حفيد هولاكو. لكنه اشتهر في أغلب المصادر بلقب (خدابنده). (الأمين، م. 2000، م 5، ص 295).

محضر «الخدابنده»[1]، بما يثير التساؤلات والشكوك تمامًا كما أراد العلامة، حتى يصار إلى محاججة العلماء الحاضرين المجلس، وإفحامهم بالأدلة العقلية والنقلية في إبراز أحقية المذهب الشيعي. إن الإعجاب الذي أثاره العلّامة في هذا المجلس دفع بالملك لإحضار أعظم علماء المذهب الشافعي الذي ينتمي إليه الملك لمناظرة العلّامة، فكانت أدلة العلّامة وبراهينه القاطعة سبب اعتناق «الخدابنده» المذهب الشيعي، بل وإعلان المذهب الشيعي المذهب الرسمي في البلاد، حتى أنه أمر بضرب السكة بأسماء الأئمة (الأمين ح.، 1993، صفحة 353)، وأمر بكتابتها على المساجد والمشاهد. وتعززت مكانة العلّامة الحلّي عند السلطان وأجرى بخدمته «المدرسة السيّارة» تنتقل معه في أنحاء البلاد، حتى يخطب ويعلم ويدرس ويؤلف أينما كان في رحلاته وأسفاره الكثيرة.

1.3. تطويع العلّامة السلطة السياسية في خدمة المذهب

إنّ تتبع المزيد حول العلّامة وعلومه ونبوغه يكشف أنّه لم يطوّع فقط علومه العقلية وبراعته المنطقية بغية إيصال العلوم النقلية بطريقة تقنع الخصم وتردّه عن ادعاءاته وتقنعه بأحقية مذهبه، وإنّما عمل العلّامة على تطويع السلطة أيضًا في خدمة حفظ

(1) بعث السلطان وفداً وأحضر العلاّمة الحلّي.. وحدد له موعد اللقاء وجمع علماء المذاهب لحضور المجلس، وكان من مراسم البلاط أن الداخل على السلطان ينحني له أو يقبل الأرض بين يديه.. إلا أن العلّامة الحلّي لم يفعل ذلك.. فحين قدم ودخل البلاط أخذ نعليه بيده ورفع يده بالتحية قائلًا: (السلام عليكم). ثم جلس إلى جانب السلطان.. ولم يكن هذا قد رآه قبل الآن.. مما أثار عجبه واستغراب الآخرين.. فاستغل علماء المذاهب ذلك وقالوا للسلطان: ألم نقل لك أنهم ضعفاء العقول. فقال السلطان: اسألوه عن كل ما فعل. فقالوا للعلامة الحلّي: لماذا لم تخضع للسلطان بهيئة الركوع وتركت الآداب؟! فأجابهم: إن رسول اللّه ﷺ كان سلطاناً وكان يسلم عليه ولم يكن يركع له أحد. واللّه تعالى يقول: (فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم تحية من عند اللّه مباركة طيبة) ولا خلاف بيننا وبينكم: إنه لا يجوز الركوع والسجود لغير اللّه سبحانه وتعالى. قالوا: فلم جلست عند السلطان؟! أجاب: لأنه لم يكن مكان خال غيره...قالوا: فلم أخذت نعليك بيدك وهو أمر مناف للآداب؟ أجاب: خفت أن يسرقه بعض أهل المذاهب كما سرقوا نعل رسول اللّه ﷺ. قالوا: إن أهل المذاهب لم يكونوا في عهد رسول اللّه ﷺ بل ولدوا بعد المائة فما فوق من وفاته ﷺ! فالتفت العلّامةالحلّي إلى السلطان وقال له: قد سمعت اعترافهم هذا... ولد أئمتهم بعد مائة عام فما فوق من رحيل الرسول ﷺ، فمن أين جلبوا مذاهبهم؟ ولماذا الاجتهاد فيهم ولم يجوزوا الأخذ من غيرهم ولو فرض أنه اعلم؟! فتساءل السلطان بدهشة كبيرة: ألم يكن أحد من أصحاب المذاهب في زمن النبي ﷺ؟! قال: لا... ولم يكونوا حتى في زمن الصحابة.. ونحن نأخذ مذهبنا عن علي بن أبي طالب نفس رسول اللّه ﷺ وأخيه وابن عمه ووصيه وعن أولاده من بعده.

علوم المذهب الشيعي ونشرها وتجديدها. لقد استثمر العلّامة قربه من «الخدابنده» والحظوة التي أعطاه إياها الملك، لكنها لم تكن علاقة من النوع الاستغلالي النفعي المادي طمعًا بالجاه والسلطان. وإذا ما قيّم الفعل بناء على تقسيمات الفعل الاجتماعي لدى عالم الاجتماع ماكس فيبر (Weber)، فإنه فعل يجمع ما بين الفعل العقلائي الغائي والفعل العقلائي القيمي دون أي تناقض بينهما. فهو فعل مبني على المنطق والعقل وهادف باتجاه غاية محددة لكنه فعل يختزن معنى قيميًّا وليس مصلحة مادية تجيز مختلف الوسائل على أنواعها.

إن طبيعة العلاقة تظهر جليًّا في استثمار العلّامة لوجوده في المجالس السلطانية لمناظرة علماء المذاهب الأخرى، وفي انشاء ما عرف بالمدرسة «السيارة»، وذلك بطلب من العلّامة نفسه، وهي كانت أشبه بالفسطاط أو الخيمة يرتادها العديد من أهل العلم وغيرهم، أينما حلّ العلّامة في سفراته مع «الخدابنده» أو لوحده، إما لأجل النهل من علوم العلّامة أو للنيل منه ومنها. يُضاف إلى ذلك دليلان آخران: الدليل الثالث هو شهادة العلماء بأن العلّامة كان يؤلف وهو «راكب»، مما يعكس مدى اهتمام العلّامة بتوثيق ونقل علوم أهل البيت والاستفادة من كل لحظة تؤمن له فيها سلطة السلطان إبراز سلطته كفقيه، أما الدليل الرابع فيظهر في غزارة نتاج العلّامة الذي يفوق التصور العقلي الطبيعي في العدد، والمركّز على النتاج العقائدي في الإمامية، تحديدًا.

لقد قضى العلّامة حياته في عصر كثرت فيه البدع والدسائس، وكانت إيران حتى بداية القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر ميلادي تدين بالمذهب الشافعي ومن ثمّ الحنفي. في تلك الحقبة، انبرى الشيخ ينشر المذهب الشيعي في إيران بالدليل والبرهان، كما راح يؤلّف ما يحفظ المذهب في كل لحظة، حتى وكأنه كان يسابق عصره. وقد قاد الحملة الفقهية الشيعية مقابل ابن تيمية، كبير فقهاء الحنابلة في حينها (كوثراني، 1989، صفحة 35، 36).

ولا يخفى على عاقل ما للتدوين من أثر على حفظ المذهب أولًا، وعلى الحكم ثانيًا، إذا ما تمّ الأخذ بعين الاعتبار مرافقة «الخدابنده» للعلّامة. ولا بد من الإشارة إلى تعمّد البحث كتابة لفظ» الخدابنده» قبل لفظ» العلامة»، لأن مركز الأول كسائر

الملوك لطالما احتاج إلى تسويغ شرعي لحكمه، وهو الذي بيده تعيين الشخصية التي ستدعم سلطانه، وبيده إقالته، أما الثاني فإنّه لو لم ينجح في نيل الثقة، لم يكن «الخدابنده» ليقرِّبه منه. ولطالما كانت السلطة السياسية تحتاج السلطة الدينية لإضفاء الطابع الشرعي عليها.

وعليه، يتّضح أنّ «الخدابنده» وجد ضالته في شخص العلامة، وهي أكثر من مجرد الحصول على الغطاء الشرعي اللازم له، بدليل أنه كان يأخذ العلّامة معه في أسفاره ورحلاته، بل إنه لم يفارقه على مدى تسع سنوات حتى وفاته (707 ـ 716هـ/ ـ1307 1316م)، وهو ما يشير إلى أنّ العلّامة استطاع أن يحدث فارقًا حقيقيًّا عبر علاقته بالملك. ويجدر القول، إن المؤكد منه بالحدّ الأدنى أن العلّامة طوّع هذه العلاقة لما فيه مصلحة المذهب بدليل أنه رأى في السفر والترحال محطة للتداول بالعلم المحمدي الأصيل ونشره، فكان أن طلب المدرسة «السيارة» السلطانية التي شهدت نتاج عدة كتب ورسائل خاصة لـ «الخدابنده» تتحدث حول أصول الدين وإثبات إمامة أمير المؤمنين، علي بن أبي طالب، خاصة.

يُذكر من هذا النتاج ـ للتعرف على ما جاد به الشيخ في سبيل تحقيق هدفه ـ كتاب «منهاج الكرامة في معرفة الإمامة» وكتاب «الألفين الفارق بين الصدق والمين». وقد ألّف العلّامة كتاب «منهاج الكرامة» للسلطان، ويعد كتابًا كلاميًّا عقائديًّا يشير إلى جميع المسائل لا سيما مسائل الإمامة التي يثبتها العلّامة بأدلة قوية. لقد كان هذا الكتاب على قدر من القوة اثارت حفيظة ابن تيمية، حتى وصل بالأخير الأمر أن يكتب عليه ردًّا أسماه «منهاج السنّة في رد منهاج الكرامة». أما الكتاب الثاني، فيشتمل على ألف دليل على إمامة الإمام علي بن أبي طالب، وألف دليل على إبطال شبهات الطاعنين، وقد طبع تحت عنوان «الألفين في إمامة أمير المؤمنين». كما تجمع رسالة «نهج الحق وكشف الصدق» أهم المسائل الكلامية ورؤوس المسائل الأصولية والفقهية.

لقد كان للعلّامة الأثر البارز في تصنيف الحديث على أربعة أقسام: الصحيح والحسن والموثق والضعيف، بغض النظر عن الاختلاف الواقع في تحديد الشخصية التي قامت بتقسيم الأحاديث ابتداءً: العلّامة أو أستاذه ابن طاووس (ت 673هـ/

1274م) (عوض، 2013، صفحة 199). الشاهد أن اعتماد هذا التصنيف من قِبل العلّامة شطر الفكر الإمامي إلى قسمين: الإخباري والعقلي. والأخير هو القسم الأصولي الذي سار العلّامة فيه وفق تصنيفات الحديث الأربعة، ومَن تبعه من العلماء الأصوليين، حتى يومنا هذا. ويُذكر للعلّامة إسهامه في تنشيط علوم الفقه المقارن، أيضًا، نتيجة تتبع أصول الفقه السنّي لمعرفة أدلة الخصم ومقارنتها ودحضها.

بالمحصّلة، يبدو دور العلّامة في ازدهار الفكر الإمامي أساسيًّا لجهة التنوّع في المواضيع والتجديد في الطروحات والأساليب والوفرة في التأليف. وتبدو ريادة العلّامة في تطويع السلطة السياسية لخدمة السلطة الدينية حفظًا ونشرًا وتطويرًا أو تجديدًا للفكر الإمامي.

4. مساهمة العلّامة في الإجابة عن إشكالية الفقيه - السلطان

انطلقت حوزة الحلّة على مدى ما يقارب الأربعة قرون في مسيرة تنشيط الحركة العلمية بعد نكبة بغداد، وبقيت المركز العلمي للطائفة الشيعية خلال تلك الفترة، حيث عايشت عصر الازدهار الفكري للمذهب الإمامي. فقد عملت على بلورة الفكر الإسلامي على أسس ثقافية عقائدية متينة، وتميّزت في بحوث الفقه الاستدلالي، وافتتحت مع ابن إدريس (ت 598هـ/ 1202م) عهدًا جديدًا في الفقه الإمامي. وكما أخذت الحوزة على عاتقها المسؤولية في الميدان العلمي، تحمّلت مسؤولية الميدانين الاجتماعي والسياسي، فتابعت الواقع السياسي (قاسم، 2016، صفحة 11)، ولعبت دورًا هامًّا على صعيد التأثير في التاريخ السياسي الشيعي.

1.4. مدرسة الحلّة واختراق الجمود الفقهي

يشكّل بداية عهد مدرسة الحلّة حدًّا فاصلًا في الصراع بين الجمود والتقليد في تاريخ الفقه الشيعي، وبداية محاولات إزالة الجمود الفقهي والأصولي في الفكر الإمامي، وتجاوز الفكر التقليدي. وقد ساهم العلّامة الحلّي في عملية التجديد التي طالت حوزة الحلّة بعد شيخ الطائفة، الشيخ الطوسي (385 ـ 460هـ/ 995 ـ 1068م)، والتي بدأت مع ابن إدريس. فالعلّامة هو ابن مدرسة الحلّة، التي تحوّلت إلى منهج في

السلوك العقلاني مع الشيخ نجم الدين جعفر بن الحسن المعروف بالمحقق الحلّي (602 ـ 676هـ)، وتجاوزت الكيان المرجعي الذي فرضه جيل الشيخ المفيد (ت 413هـ/ 1022م) والسيد المرتضى والشيخ الطوسي (الحلّي، م 1، صفحة 179)، وفتحت باب الاجتهاد، وخرقت أبواب فقهية كانت محكمة الإغلاق، كالجهاد وصلاة الجمعة وإقامة الحدود.

ويعدّ العلّامة أحد المساهمين البارزين في وصول الحوزة الحلّية إلى مرحلتها الذهبية في تجديد الفكر الإمامي في الفقه والأصول إلى جانب كل من المحقق الحلّي (602 ـ 676هـ/ 1205 1277ـم)، وفخر المحققين (ت 726هـ/ 1326م)، ابن العلامة. لقد دخل العلّامة عمليًّا في عملية تطوير الفكر الإمامي سواء بشكل عام، كما تبيّن سابقًا خلال سياق البحث، أو بشكل خاص على مستوى الفقه السياسي، والذي ترجمه طوال فترة علاقته بالسلطان المغولي «خدابنده». ولا تتناقض هذه النتيجة مع-ما اشتهِر عن العلّامة والمحقّق عن معارضتهما لابن إدريس في الخروج على نظريات الشيخ الطوسي مع الأخذ بعين الاعتبار حيثيات وتفاصيل المسائل المختلف حولها من جهة ـ وهي مجال اختصاص أهل العلم ـ والتجرّد بالحكم عند مساءلة خروج المسار الفقهي من دائرته التي احتجزه الفكر الشيعي فيها على مدى قرن كامل، ما بعد عصر الغيبة.

يفيد تتبّع البحث لأعمال العلّامة واستقراؤها بهذا الإيجاز الكشف عن مساهمته في الدفع بإشكالية السلطة التي شغلت الإمامية في عصر الغيبة الكبرى قُدمًا بحثًا عن إجابة شرعية السلطة من غصبيتها. لقد شكّل العلّامة الحلّي بتواصله مع السلطة المغولية حلقة وصل قوية حافظت على النسق الفقهي الأصولي الذي يحتّم مع التطور التاريخي الوصول إلى الترجمة العملية لمصطلح «الزعيم»، زعيم الشيعة أو زعيم الحوزة أو زعيم الطائفة الذي كان يطلق على كل من الشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي. فالمرجعية التي سعى فقهاء الإمامية إلى تركيزها تتجاوز مقام الفتوى إلى مستوى قيادة الساحة وإدارة شؤونها، أما ترجمتها العملية فهي نظرية ولاية الفقيه التي طرحها الفقهاء القدامى وقبِلها السابقون واللاحقون على اختلاف القول بحدودها أو أدلتها.

1.4.العلّامة الحلّي وتطوّر الفقه السياسي

لقد أقام العلّامة علاقة مع السلطان المغولي على مدى تسع سنوات، وهي فترة زمنية ليست أبدًا بالقصيرة. تاليًا، فإنّ العلّامة كان يمتلك المسوّغ الشرعي الذي استند إليه للتعامل مع السلطان في ظل غصبية الخلافة، تمامًا كما اعتمد ذلك قبله الشيخ الطوسي عندما كان وزيرًا للسلطان المغولي هولاكو. ومثلما تعدّ مناصحة الشيخ الطوسي، صاحب المنزلة والقدر في عهد هولاكو، لعلماء الحلّة لتحصيل الأمان من البطش المغولي وحفظ المدينتين المقدستين تدخّلًا سياسيًّا، في الحد الأدنى من توصيف الفعل، فإنّ العلّامة الحلّي لم يفتقر للتدخل السياسي أيضًا، إذ إنّ إثبات الإمامة وأحقيتها في الكتب التي كتبها العلّامة خصيصًا لـ «خدابنده» تتطلب شرح منصب الإمامة ودلالتها القيادية في إدارة شؤون الدولة والأمة.

إن عمل العلّامة الثقافي في ظل غصبية السلطة يجسّد الموقف الشرعي للعلّامة من السلطة السياسية في غيبة الإمام المعصوم. وإن تجربة عمل العلّامة الميداني مع السلطة الغاصبة تجيب عن إشكالية علاقة الفقيه- السلطان في عصر الغيبة الكبرى. فالعلّامة عندما أجاز لنفسه العمل مع السلطان يعني أنه أعطى تصريحًا ضمنيًّا بشرعية السلطان الحاكم غير الإمام المعصوم. أما تسويغ الشرعية في ذلك الوقت كان بدائيًّا، إن صحّ التعبير، أو ابتدائيًّا تمهيديًّا لشرعية مستمدة من شرعية الفقيه نفسه. وقد تجاوز العلّامة نصوص الفقهاء الأوائل في التسليم لسلطة الحاكم الغاصب للولاية مع عدم وجوب إقامة سلطة؛ الرؤية التي كانت حاكمة على الموروث الفقهي الشيعي.

وبعدما كانت رسالة السيد المرتضى، «رسالة في العمل مع السلطان»، تجيز للعلماء الشيعة الدخول في السلطة الغاصبة لكن دون التعرّض لفقه اقامة الحدود وإعلان الجهاد والأموال وصلاة الجمعة؛ شكّلت كتب العلّامة نقطة تحوّل في الفكر الإمامي. فقد ساهمت في تأسيس الفقه الشيعي، فضلًا عن دورها في تأصيل الاجتهاد المرتبط بتطور الفقه السياسي، ما انعكس لاحقًا في التنظير السياسي. إن المنهج الأصولي العقلي الاجتهادي الذي طوّره العلّامة وساهم في تجديده دفع الفكر السياسي الإمامي باتجاه التطوّر؛ المسار الذي ابتدأه ابن إدريس الحلّي لما أعطى

صلاحيات الإمام المعصوم للفقيه (السيف، 2002، صفحة 105). وقد ظهرت بوادر هذا التطوّر في تجربة الشهيد الأول، محمد بن مكي بن محمد بن حامد بن أحمد الجزيني العاملي (720هـ/ 1320م) الذي دخل الحلّة، وكانت في أوج مجدها العلمي (المهاجر، 1989، صفحة 58)، لكنه وصلها بعد وفاة العلّامة، فقرأ على تلميذ العلّامة، ابنه فخر المحققين، ونال إجازته منه (المجلسي، 1983، الصفحات 176 - 178).

يمثّل الشهيد الأول خطوة فقهية نوعية باتجاه منح الفقيه صلاحية الولاية السياسية على المستوى النظري، وأسبقيته بالقول بولاية الفقيه العامة بوضوح يتجاوز سابقيه، فذهب إلى وجوب الاجتهاد على من لديه القدرة وأوجب على العاجز التقليد. ولعل تجربة الشهيد الأول في التنظير لولاية الفقيه العامة مع البقاء خارج الحيز السلطاني وشواغله خير دليل على ما في نفس النص الفقهي من مضامين سياسية وقابليات لتأسيس دور سياسي للفقيه، بغض النظر عن ظروف الواقع ومجرياته وتأثيره على العلاقة مع السلطة القائمة الراهنة والسلطان. ويمكن القول إنها ظاهرة خارج الصورة العامة الحاكمة على تطور الموقف الفقهي لدور الفقيه بعدما عنى الفقهاء الأوائل من تنظيراتهم حدّ التسليم بسلطة غير شرعية، مع بعض الأحكام الفقهية (إبراهيم، 1998، صفحة 85).

1.3. دينامية الفقه السياسي

إنّ نواة المشروع السياسي التي حملها الشهيد الأول معه من حوزة الحلّة إلى جبل عامل ظهرت في مشروع الشهيد النهضوي في منطقة جبل عامل، وسيطرت على حوزة جبل عامل لقرنين. وإذا كان الشهيد الأول افتتح مرحلة النص الفقهي السياسي رغم عدم اتساق الأخير وانسجامه، فإن الدور السياسي للفقيه ظهر أكثر تطورًا ودقة وصراحة مع تجربة الشيخ الكركي، نور الدين علي بن عبد العالي الكركي (870 ـ 940هـ)، تلميذ تلامذة المدرسة الحلّية، والمعروف بالمحقق الكركي، أو المحقق الثاني. لقد فتح الشيخ الكركي المجال السياسي أمام الفقيه على مصراعيه في ظل الدولة الصفوية في القرن العاشر الهجري.

شكّلت تجربة المحقق الكركي قفزة في التفكير السياسي الشيعي كأهم عملية

سياسية نشأت بين الفقيه الكركي والسلطان طهماسب الصفوي الذي جعل الأول إمامًا دينيًّا، ولقّبه بـ «نائب الإمام المهدي» بهدف الحصول منه على إجازة شرعية لحكمه (مطهري، 2012، صفحة 338). وقد أثارت علاقة الكركي بالسلطان جدلًا بين العلماء، ومنها السجالات بين المحقق الكركي والشيخ إبراهيم القطيفي (ت 950 هـ). لقد خرج الكركي عن المألوف؛ وفتح الباب أمام فكرة ولاية الفقيه، وبعدما كانت الشرعية مسلوبة عن كل ولاية في غياب المعصوم، صار الفقيه المأمون الجامع للشرائط بمثابة النائب المنصّب من الإمام المهدي. وتاليًّا، فهو الذي يعطي للحاكم شرعية حكمه (الكركي ع.، 1408هـ، صفحة 37، 47، 370، 489).

وإذا ما قورنت تجربة العلّامة مع تجربة المحقق علي الكركي لظهرت كلا التجربتين إيذانًا بشرعية السلطان الحاكم، وإلا كيف أمكن للفقيه العلّامة أو المحقق الثاني أن يعمل بسلطة مغصوبة؟ ويبدو الفارق أنّ التجربة الأولى جاءت إيذانًا ضمنيًّا ومحطة تمهيديّة للتجربة الثانية التي ظهرت واضحة في تطوير مجال التسويغ لعمل الفقيه السياسي في السلطة الغاصبة مع عدم إمكانية قيام السلطة الشرعية.

ولمّا كان التاريخ يحكمه التطور الحتمي، والمجتمعات يحكمها الحراك وعدم السكون، تطوّرت بدورها تجربة الكركي، لاحقًا، لتؤسس لشرعية سياسية تجيز تدخل العلماء في السلطة والسياسة، بل وكسر الحاجز الذي كان بين الفقيه والحاكم في الفقه الإمامي. وبالنتيجة، مارس الفقيه أدوارًا سياسية حتّم الواقع المفروض والأوضاع الاجتماعية التدخّل فيها، وأفضى المزيد من التجديد في الفقه إلى أن تتجاوز المرجعية تفكيكها الظاهري النظري مع الولاية، وتتّحد عمليًّا معها. وتزخر شواهد التاريخ، مذّاك، حتى يومنا بتجارب عديدة تعزز سلطة الفقيه السياسية فضلًا عن سلطته الدينية.

ولعلّ أبرز المحطات التي تعكس تنامي نفوذ السلطة الدينية في مقابل السلطة السياسية في العصر الحديث، لاسيما في القرنين الماضيين، هي التالي على سبيل المثال لا الحصر: فتوى المرجع محمد حسن الشيرازي (1230 ـ 1312هـ) بتحريم التبغ استخدامًا وبيعًا فيما عرف بحركة التنباكو، التبغ (1889م) (السيف، 1999،

صفحة 29) والحركة الدستورية (1905م) التي نظّر لها شرعيًّا الشيخ محمد حسين النائيني (1276 ـ 1355هـ) (النائيني، 1419هـ، الصفحات 53، 64 ـ 66، 99 105ـ، 180)، وثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني في العراق، وتجربة الثورة الإسلامية (1979م) التي أفرزت ذروة سلطة الفقيه من خلال تطبيق نظرية ولاية الفقيه العامة عمليًّا في الحكم مع الإمام الخميني (ت 1989م) وإقامة الحكومة الإسلامية في إيران.

إنّ مرونة الفكر الإمامي وديناميكيته في الفقه والأصول أوصلت الفكر الإمامي إلى أعلى مراتبه مع استلام الفقيه أعلى منصب في الحكم في التجربة الإيرانية، إلا أن ذلك لم يكن ليحول دون تطور الفقه السياسي الشيعي في مجتمعات أخرى. فقد شهد العراق، على سبيل المثال، في بداية القرن العشرين تجربة رائدة في ممارسة الفقيه سلطته في مقابل السلطة السياسية الحاكمة. وقد تمثّلت هذه التجربة في فتوى المرجعية الرشيدة للسيد السيستاني التي اقتضت انشاء قوات الحشد الشعبي (1914م)، ووجوب الدفاع عن المدن المقدسة، كربلاء والنجف، وحمايتهما من التهديد التكفيري الذي أراد بسط دولة الخلافة في العراق والشام، وهو ما اختزِل اسمه، وجمّعت أوائل حروفه فيما عرِف بـ «داعش».

وتعدّ فتوى المرجعية في العراق علامة فارقة في تاريخ تطور الفكر الإمامي حديثًا في العراق، فقد أثبت التفاف الشعب العراقي حول الفتوى، واتحاد كافة الأطياف تحت لوائها قدرة الفقيه الشيعي على تجاوز السلطة السياسية من جهة، وقدرته على التعبئة والحشد اللازمين ليس فقط لحفظ الدين، بل لحفظ البلاد، أيضًا. لقد عبّرت الفتوى عن اندكاك سلطة الحوزة الدينية بمرجعيتها في ولاية الأمور السياسية والدنيوية بأعلى مستوياتها على صعيد الفقه السياسي؛ الجهاد الدفاعي.

تاليًّا، تعبّر هذه التجربة السياسية الحديثة العهد في العراق عن بارقة تجديد في الفكر الشيعي لدى المرجعية في العراق، وبارقة أمل لمزيد من النتاج السياسي الذي يؤكد حضور المذهب الإمامي كإيديولوجيا سياسية مؤثرة في الحياة، مع ضرورة البقاء داخل نسق النتاج الفكري الشيعي المتراكم في عملية زيادة الوعي الثقافي، وإعادة تأهيل الأدوات العلمية والمعرفية.

خلاصة البحث وتوصيات

واجه الفقه الشيعي في إجابته عن إشكالية علاقة الدين بالسلطة عدة مخاضات في مجال تطور الفقه السياسي حتى أوقف اغتراب الزمن السياسي الشيعي، وأسس السلطة الدينية السياسية الشرعية في عصر الغيبة، متجاوزًا انزواء السياسة «الشيعية» في طيّ العلاقة مع السلطان إلى ضرورة وجوب إقامة السلطة. وقد ساهمت مدرسة الحلّة في ريادة الفكر الإمامي وتأسيس الفقه السياسي الذي خرج عن الموروث الفقهي التقليدي. وقد كان للعلّامة الحلّي دورًا كبيرًا في مسار البحث عن إجابة إشكالية الفقيه ـ السلطان.

إنّ تتبّع علاقة العلّامة الحلّي بالسلطة الإيلخانية المغولية واستقراء نصوصه الاجتهادية الفقهية يشيران إلى سعيه لبناء ممارسة سياسية واقعية تنطلق من الضروريات العامة لحماية المذهب الشيعي، وتأمين الاستقرار العام، ودفع المفاسد. وتدلّ غزارة انتاجه الفكري والاجتهادي إلى جهده في تكريس النسق الفقهي الرافض للانعزال والانتظار السلبي والمتطور باتجاه التعاطي الواقعي مع حيز السلطة، وذلك عبر اتجاهين:

الأول: حفظ المذهب ونشره وتطويره؛ فاستفاد العلّامة من فطنته وقربه من السلطان المغولي محمد «خدابنده»ـ والذي تشيّع على يدي العلّامةـ لإثبات أحقية المذهب الشيعي بما تشكّل الإمامة الركن العقائدي الأساس الذي تنطلق منه علاقة الفقيه بالدولة. كما سعى لنشر المذهب عبر إحياء الاتجاه العقلي، وبناء أصول المذهب على أسس عقلية منطقية في محاججة المخالفين، ومناقشة آراء الخصوم من المذاهب الأخرى لدحضها وتوهينها، فضلًا عن استقطاب الوافدين من العلماء الفقهاء لاسيما من مدرسة بغداد، وإقامة المراكز العلمية وخصوصًا المدرسة «السيّارة». وقد ساهمت هذه الآليات مجتمعة في ازدهار مدرسة الحلّة وريادتها وبروز العلّامة كمَعلم أصيل من معالم الفكر التأسيسي الإمامي.

الثاني: تثبيت صلاحيات ولائية للفقيه بطريقة عملية ترجمتها قربه من السلطان ومؤلفاته العديدة في الفقه، وجهده في تطوير المنحى العقلي الأصولي وتثبيت ركائز

الاجتهاد. لم يحل عمل العلّامة داخل الحيّز السلطاني وشواغله دون تطويع السلطة السياسية الغاصبة في خدمة السلطة الدينية، كما طوّع العلوم العقلية في خدمة العلوم النقلية. لقد اجتهد العلّامة من خلال كتبه في الإمامية في تبيان صلاحيات الفقيه في النص الفقهي الشيعي محافظًا بذلك على نهج الفقهاء الأوائل.

لقد انعكس جهد العلّامة في تطوير الأصول وتثبيت المنحى العقلاني وتجديد الفقه على مفهوم الاجتهاد؛ فكان عامل تثبيت لهذه الصلاحيات وامتدادها التشعبي في مدرسة الحلّي وما حمله تلاميذها للأجيال اللاحقة. أما عمل العلّامة ضمن إطار السلطة المغولية مع غصبها لمقام الإمامة وعدم الخروج عليها، فقد كان لانعدام القابليات والتمكن والقدرة من ناحية، واستجابة للظروف السياسية والثقافية التي اقتضت حفظ الدين والمذهب بعد نكسة بغداد وانتشار المذاهب الأخرى، من ناحية ثانية. هذا الانخراط في السلطة كان تصريحًا ضمنيًّا بشرعية الفقيه التي تؤسس لشرعية الحكم في عصر الغيبة، وإلا ما كان ليعمل في سلطة غير شرعية وغاصبة.

وهكذا، ما برح العلّامة يفتح الطريق أمام موضعة الفقيه في سدّة الهرمية الشيعية بوصفه نائبًا عن الإمام الغائب، ويساهم في الإجابة عن إشكالية علاقة الفقيه بالسلطان من خلال تجاوز مفهوم العلاقة مع السلطان في رسالة الشريف المرتضى في كتبه الفقهية، والخروج عن منهج الطوسي في الاجتهاد من جهة، وترك إرث فقهي أصولي اجتهادي في مدرسة الحلّة نقلته تجربة الشهيد الأول إلى جبل عامل، وهو ما تطوّر بدوره لاحقًا في القرن العاشر مع المحقق الكركي الذي كان له قفزة سياسية نوعية في تطور الفكر السياسي الشيعي، ونيابة الإمام المهدي عجل الله تعالى فرجه الشريف.

وما زالت جهود العلّامة الحلّي ومساهماته التأسيسيّة في العصر الحديث تعكسها دينامية الفقه السياسي الإمامي في تعزيز سلطة الفقيه السياسية فضلًا عن سلطته الدينية، في صيرورة من التطور برزت في العصر الحديث، لا سيّما في القرنين الماضيين؛ بدءًا من فتوى المرجع محمد حسن الشيرازي (1889)، مرورًا بتجربة الثورة الإسلامية (1979) كمحطة مفصلية من خلال تطبيق نظرية ولاية الفقيه العامة عمليًّا في الحكم، وصولًا إلى تجربة العراق الرائدة، في بداية القرن العشرين، من خلال ممارسة الفقيه

سلطته في مقابل السلطة السياسية الحاكمة مع إصدار فتوى المرجعية الرشيدة للسيد السيستاني التي اقتضت انشاء قوات الحشد الشعبي (1914م). وتؤكّد مرونة الفقه السياسي الشيعي مع التجربة السياسية الحديثة العهد في العراق قابلية الفكر الإمامي للخروج من التنميطات التقليدية التي تفصل ما بين الفقه والسياسة في عملية تجديدية تعطي الفقه السياسي الشيعي حقّه في القدرة على تلبية متطلبات العصر ومواكبة التقدّم عبر تقديم إجابات عن تحديات العصر الراهنة.

وعليه، لقد بيّن البحث أنموذجًا ـ من نماذج عديدة في التاريخ الإسلامي الشيعي تحديدًا ـ كانت له مساهمة مميّزة في صيرورة التطوّر التاريخي للفقه السياسي الشيعي. وهذا النموذج وغيره بما يضفي من غنى معرفي وتأسيسي في الارتقاء بالمجتمعات الإسلامية ومواكبة حركة تطوّرها وفق رؤية سياسية إسلامية جدير بالدراسة والتحليل والاهتمام على كل المستويات. ولعلّ من الأهميّة بمحل إخراج هذه العلوم من مكامنها التاريخية ليس على المستوى الأكاديمي التاريخي الوصفي فقط، وإنّما باتجاه ميادين التحليل والفهم والتفسير في مختلف العلوم الاجتماعية بما يصقل العملية المعرفية في محاولة فهم المجتمع الإسلامي الحديث. أضف إلى ذلك ضرورة إطلاق هذه المعارف وتقديمها لأجيال الحاضر والمستقبل بطريقة جذابة تلبّي احتياجاتهم وتغذّي مداركهم بالاستفادة من مختلف المجالات الثقافية والفنية وبإمكاناتها المتاحة. فإنّ من الجريمة الكبرى بحق البشرية أن يجمّد التاريخ في الكتب والمدوّنات في الوقت الذي يجب فيه أن يصنع المستقبل.

المراجع العربية

الكتب

1. أبو القاسم الخوئي. (1410). التنقيح في شرح العروة الوثقى. قم: دار الهادي للمطبوعات.
2. أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهر الأسدي. (1413). قواعد الأحكام. قم: مؤسسة النشر الإسلامي.
3. أحمد بن حجر العسقلاني. (1988). لسان الميزان. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
4. أبو الراغب الأصفهاني. (2009). المفردات في غريب القرأن. بيروت: مؤسسة الأعلمي.
5. الحسن بن يوسف الحلي. (1416 هـ). مناهج اليقين. (تحقيق محمد رضا الأنصاري، المترجمون) قم.
6. الحسن بن يوسف الحلي. (1991). كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين. طهران: وزارة الثقافة.
7. الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر. (1414 هـ). منتهى المطلب في تحقيق المذهب (المجلدات 9ـ3). مجمع البحوث الإسلامية.
8. توفيق السيف. (1999). ضد الاستبداد، قراءة في الفكر السياسي الشيعي. المركز الثقافي العربي.
9. توفيق السيف. (2002). نظرية السلطة في الفقه الشيعي. بيروت: المركز الثقافي العربي.
10. جان وليام لابيار. (1983). السلطة السياسية. (الياس حنا الياس، المترجمون) بيروت: منشورات عويدات.
11. جعفر المهاجر. (1989). الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوي. بيروت: دار الروضة.

12. جعفر بن الحسن الحلّي. (بلا تاريخ). معارج الأصول (المجلد 1). مؤسسة آل البيت.

13. حسن الأمين. (1981). دائرة المعارف الإسلامية الشيعية (المجلد 12). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

14. حسن الأمين. (1993). المغول بين الوثنية والنصرانية والإسلام. بيروت: دار التعارف.

15. حسن الصدر. (1981). تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام. بيروت: دار اللرائد العربي.

16. حسين المنتظري. (1988). دراسات في ولاية الفقيه أو فقه الدولة الإسلامية (المجلد 1). بيروت: الدار الإسلامية.

17. خير الدين الزركلي. (1992). الأعـلام (المجلد 2). بيروت: دار العلم للملايين.

18. رضا المختاري. (1395 هـ). الشهيد الأول محمد بن مكي العاملي. قم: مؤسسة تراث الشيعة.

19. روح اللّه الخميني. (بلا تاريخ). كتاب الطهارة (المجلد 3). قم: مطبعة مهر.

20. صلاح الدين الصفدي. (بلا تاريخ). الوافي بالوفيات (المجلد 13). مؤسسة الريان.

21. عبد الجبار الرفاعي. (2013). انقاذ النزعة الانسانية في الدين. بيروت: دار التنوير.

22. عبد الرضا عوض. (2013). الحوزة العلمية في الحلة، نشأتها وانكماشها الأسباب والنتائج (562ـ951 هـ). العراق: دار الفرات للثقافة والإعلام.

23. عبداللّه نعمة. (1987). فلاسفة الشيعة. قم: دار الكتاب الإسلامي.

24. عدنان فرحان آل قاسم. (2016). تاريخ الحوزات العلمية والمدارس الدينية عند الشيعة الإمامية. بيروت: دار السلام.

25. علي الكركي. (1408هـ). جامع المقاصد في شرح القواعد (المجلدات 2ـ3). قم: مؤسسة أهل البيت لإحياء التراث.

26. علي بن الحسين الكركي. (1409). رسائل المحقق الكركي المجموعة الاولى. مكتبة آية اللّه العظمى المرعشي النجفي.

27. علي فياض. (2010). نظريات السلطة في الفكر السياسي المعاصر. بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي.

28. فؤاد إبراهيم. (1998). الفقيه والدولة، الفكر السياسي الشيعي. بيروت: دار الكنوز الأدبية.

29. محسن الأمين. (1986). أعيان الشيعة (المجلد 3/ 5). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

30. محسن الأمين. (2000). أعيان الشيعة (المجلد 8). بيروت: دار التعارف للمطبوعات.

31. محمد باقر الإيرواني. (بلا تاريخ). كفاية الأصول في أسلوبها الثاني (المجلد 1).

32. محمد باقر المجلسي. (1983). بحار الأنوار (المجلد 107). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

33. محمد باقر المجلسي. (1983). بحار الأنوار كتاب الإمامة (المجلد 23). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

34. محمد حسين النائيني. (1419هـ). تنبيه الأمة وتنزيه الملّة. قم: مؤسسة أحسن الحديث.

35. محمد سبيلا. (1992). الأيدولوجيا نحو نظرة تكاملية. بيروت: المركز الثقافي العربي.

36. مرتضى مطهري. (1047). مبدأ الإجتهاد في الإسلام. (جعفر صادق الخليلي، المترجمون) طهران: مؤسسة البعثة.

37. مرتضى مطهري. (2012). إيران والإسلام. بيروت: دار الإرشاد.
38. مهدي الطباطبائي. (1363هـ). بحر العلوم. طهران: آفتاب.
39. وجيه كوثراني. (1989). الفقيه السلطان. بيروت: دار الراشد.
40. يوسف عبد الأمير طباجة. (2007). منهجية البحث تقنيات ومناهج. بيروت: دار الهادي.
41. يوسف كركوش. (1416 هـ). تاريخ الحلّة (المجلد 1). قم: منشورات الرّضي.

كتب ومقالات ومجلات من المواقع الإلكترونية

42. جعفر السبحاني. (آذار، 1997). كتاب رسائل ومقالات. تم الاسترداد من:
http://shiaonlinelibrary.com/%D8%A7%D9%84
43. محمد حسين فضل اللّه. (417 ,2014). حياة العلامة الحلي ومسيرة العطاء. تم الاسترداد من: http://arabic.bayynat.org.lb/ArticlePage.aspx?id=11189
44. مجلة تراث الحلة. (4 , 2018). مجلة تراث الحلة. تم الاسترداد من:
https://www.facebook.com/permalink.php?story-fbid=608358919553847&id=25724296466544
45. محمد واعظ زاده الخراساني. (1420). المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، الإجتهاد عند الشيعة. رسالة التقريب، العدد 26، موقع **إيران والعرب** الإلكتروني، على الرابط:
http://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=425

المراجع الأجنبية

46. Roger Scuton. (1982). Dictionary of political thought. london: macmillan press.

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 2959-9431